

الوكيل المساعد لشؤون الأمن الجنائي بالوكالة ومدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية تحدث عن معلومات جديدة حول البصمة الوراثية والتعريفية

الشمري لـ «الانباء»: الخالد حريص

على تطبيق القانون ولا يقبل

بتسريب معلومات سرية من أي

جهة أمنية دون إذن قضائي



الواء
شهاب الشمري

انتهز من الإجابة، بل سآرد على سؤالكم بالقول بأن أي جهة تطلب هذا الكتاب أو هذا الاستفسار عليها أن تأتي بكتاب صادر عن القضاء، وأقول لجهة الجنسية والجوازات - بغرض ورد لي كتاب أو اتصال - إن هذا الخطاب محظور، والقضاء هو الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تتعاون معها في هذا الشأن، وأبلغ مباحث الجنسية - على سبيل المثال - بأن عليها التحري وتقديم ما يثبت تحرياتها إلى القضاء الذي يستطيع أن يخاطبني وفي هذه الحالة فحنن ملزمون مثل أي جهة بالتعاون معه وله مطلق الحرية في الطلب الذي أقدمه له، فله أن يقدمه للجهة الطالبة أو غير ذلك.



الواء شهاب الشمري متحدثاً للزميلين جاسم النقيب وأمير زكي

انتهز من الإجابة، بل سآرد على سؤالكم بالقول بأن أي جهة تطلب هذا الكتاب أو هذا الاستفسار عليها أن تأتي بكتاب صادر عن القضاء، وأقول لجهة الجنسية والجوازات - بغرض ورد لي كتاب أو اتصال - إن هذا الخطاب محظور، والقضاء هو الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تتعاون معها في هذا الشأن، وأبلغ مباحث الجنسية - على سبيل المثال - بأن عليها التحري وتقديم ما يثبت تحرياتها إلى القضاء الذي يستطيع أن يخاطبني وفي هذه الحالة فحنن ملزمون مثل أي جهة بالتعاون معه وله مطلق الحرية في الطلب الذي أقدمه له، فله أن يقدمه للجهة الطالبة أو غير ذلك.

التصرف دون مظلة القانون بما يعني أن التعاون ضرورة، والشيخ محمد الخالد حريص على إعلاء شأن القانون، وكما تعلمون فالأدلة الجنائية تضم قطاعات مهمة وحساسة وعملها مرتبط بمخاطبات مع القضاء وأجهزة النيابة وعملها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأجهزة البحث والتحري وصولاً إلى العدالة.

والطب الشرعي في بلدان عدة هو جزء أصيل من القضاء، إذن فالأمور مقننة في جزئيات عدة داخل الإدارة العامة للأدلة الجنائية ويحكمها ضوابط قانونية.

لجنة لتحديد الضوابط
اسمح لي طرح سؤال لاستكمال وتوضيح ما بدأنا بشأن البصمة الوراثية الا وهو ان الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر وصلت اليها معلومات عن ان «س» من الناس ليس هو ابن لـ «ع» و«ص» ويتم الاتصال بكم لتوضيح اللبس وكشف التزوير الذي يكون في طور الشك.. فبماذا ستردون عليها؟

اولا وقبل ان اجيب عن سؤالكم بشكل قاطع أقول واستبعد ان يرد الينا استفسار خاص أو كتاب داخلي بذلك لأنني أوضحت ان هناك لجنة شكلت مستحد ضوابط ستكون معلومة بالنسبة لنا وبالنسبة لجميع أجهزة الداخلية، ولن

الجهة	الضحايا الواردة إلى الإدارة العامة للأدلة الجنائية			مجموع الوارد			مجموع الصادر
	يناير	فبراير	مارس	يناير	فبراير	مارس	
الإدارة العامة للتحقيقات	40	13	5	58	799	954	2965
النيابة العامة	128	25	13	166	696	815	2405
المباحث الجنائية	15	16	24	55	17	23	103
المحكمة الكلية	0	1	0	1	37	121	253
الإدارة العامة للجمارك	1	0	0	1	0	0	0
وزارة التجارة والصناعة	0	0	0	0	2	1	3
الإدارة العامة للسجون	11	0	0	11	0	137	169
الإدارة العامة للهجرة	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدفاع	0	0	0	0	0	30	31
التفتيش الجنائي	0	0	0	0	3	9	18
أخرى	10	0	0	10	80	15	112
المجموع	205	55	43	303	1634	2105	6059

وهل سيتم تطبيقها على الوافدين؟
● بالتأكيد مكلفة ولكن فوائدها كبيرة جدا على المستوى البعيد، وبالنسبة للوافدين فهناك قانون يطبق على الجميع بمن فيهم الوافدون

ولكن هل سيساهمون في جزء من التكلفة.. أقصد الوافدين؟
● ليس لدي معلومة لهذا السؤال حتى أجيب.
كيف لا تسمحون - كما ذكرت لذلك، او أكون أكثر وضوحا وأقول: لن نسمح مثلا للداراة العامة للجنسية ووثائق السفر ان يتصل مسؤول منها بي ويقول لي أريد معرفة الحمض النووي لـ «س» من الناس وإسرتة. هل البصمة الوراثية مكلفة؟

ومعادلة وبرنامج تؤكد العلاقة، وشخصيا وبعيدا عن القانون اي تكلم بصفتي الشخصية وليس الامنية أستطيع القول ان المخاوف لا مبرر لها لن هو واثق من نفسه، وانه لم يرتكب مخالفة قانونية تؤثر عليه وعلى افراد أسرته، واعتقد انني ما زلت اتحدث بصفتي الشخصية، الاسوياء وغير المخالفين لا تعنيهم مثل هذه الاجراءات لا من قريب ولا من بعيد.

كتاب من القضاء
دعني اطرح سؤالاً قد يكون محرجا ولكن يتم تداوله، ما الفائدة من تطبيق نظام البصمة وكشف مستور ظل مخفيا لسنوات وربما يرجع الى اخطاء ولي زمنها؟
● نحن في وزارة الداخلية

مع قرب توجه وزارة الداخلية ممثلة في الادارة العامة للجنسية والجوازات استبدال الجوازات القديمة بأخرى حديثة بها تقنيات متقدمة للغاية، حسبما توافر من معلومات بهذا الشأن، ومع كل ذلك بدأ الحديث يمتد الى حتمية اجراء البصمة الوراثية لكل من يريد استخراج واستبدال جواز سفره الى الجديد، والسؤال الذي يطرح نفسه ما البصمة الوراثية والهدف من هذا الشرط؟

● بلا شك هناك تعاون وثيق بين الادارة العامة للإدلة الجنائية والادارة العامة للجنسية ووثائق السفر انطلاقا من انضواء القطاعين تحت مظلة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الشيخ محمد الخالد، وايضا ترجمة لتعليمات وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد بحتمية ووجوبية التعاون والتنسيق بين كل الأجهزة الامنية وذلك وفق ضوابط واطر قانونية لا يمكن غض البصر عنها.

والبصمة الوراثية بإيجاز هي البحث في كروموزومات الجسم، ولا أخفي سرا ان هناك مخاوف من استخدام او الزامية اجراء البصمة الوراثية من قبل البعض، وحتى اكون صريحا فهذا التخوف ينطلق من امور قد تكون جنائية ومتعلقة بالتزوير في الحصول على شرف الجنسية الكويتية، وازاء هذه المخاوف أكد ان هناك لجنة شكلت من قبل وزارة الداخلية لتحديد الضوابط والمعايير، وهذه اللجنة مشكلت من اللواء د.فهد الدوسري، ود.محمد العنزى.

وببصمة الوراثية بالتعريف الدارج هي تحليل الحمض النووي، وهو فريد من نوعه وحازم ويعتمد في الأساس على مبادئ علمية قاطعة متعلقة بعدم تشابه البصمة الوراثية للشخصين على الإطلاق، ومن التحليل نأخذ الحمض النووي لسأب والأم والابناء، اي تكون المعادلة مشتركة، ومن خلال التحليل لعينة الـ «D.N.A» يمكن ان نجزم ان «س» من الناس هو ابن «ص» و«ع»، وهي عبارة عن باركود وسمات وراثية

جاسم النقيب - أمير زكي

قال وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي بالوكالة ومدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية اللواء شهاب الشمري ان البصمة الوراثية او تحليل DNA سيكون إجباريا عند استخراج جوازات سفر الكترونية جديدة، مؤكداً ان البصمة الوراثية ستكون في ايد امينة ولن يسمح بالاطلاع على نتائجها لأي كائن من كان، إلا بكتاب رسمي من القضاء الكويتي.

وأوضح اللواء الشمري في لقاء مع «الانباء» ان التعاون والتنسيق بين أجهزة وزارة الداخلية سواء كان بين الإدارة العامة للأدلة الجنائية والإدارة العامة للجنسية والذي ينعقد عليه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، لن يكون مدخلا لتزويد الإدارة العامة للجنسية بمعلومات حول البصمة الوراثية. وأضاف اللواء الشمري: وحتى إذا وصلت معلومات الى الإدارة العامة للجنسية بان «س» من الناس زور الجنسية، عليهم في هذه الحالة تقديم ما لديهم من معلومات الى القضاء، وإذا ورد كتاب رسمي عن القضاء سنقدم له نتائج التحليل، اي سنقدم النتائج للقضاء وليس للجنسية والجوازات. مؤكداً ان هذا الاجراء قانوني وينماشى مع حرص الشيخ محمد الخالد على تفعيل القانون وإعلانه عما سواه.

وأكد اللواء الشمري ان اجراء البصمة الوراثية والذي سيمنع لجميع الأشخاص في الكويت لن يكون مدخلا للعبث، مشدداً على ان مسألة طلب مواطناً من نتيجة تحليل أسرته لشكوك يراها من رابع المستحيلات واي امر بهذا الخصوص تختص به السلطة القضائية. وكشف اللواء شهاب الشمري عن توجهه للاحفاظ بصور المواطنين والمقيمين من خلال تنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، مرجحاً ان تقوم الهيئة لاحقاً بالطلب من المواطنين والمقيمين الحضور لتصويرهم بتقنيات بحث تتوافر لدينا ولديهم صور حديثة تستطيع من خلالها الاستفادة من كشف جرائم مسجلة. وأشار الى ان إجمالي البصمات في قاعدة البيانات يصل الى 8 ملايين منها أشخاص توفوا وآخرون غادروا الكويت، مؤكداً وجود اجراء قادم بتصميم جميع من يرد الى الكويت حتى ولو للزيارة.

ولفت الى ان نظام البصمة دقيق ولكن الإشكالية التي من خلالها يدخل وافدون سبق إبعادهم تعود الى افعال موظفين في المنافذ، مشيراً الى ان هناك من يتعمد العبث ببصمته وفي هذه الحالة يتم اكتشافه ويجبر على العودة بنا، حيث يوضع بلوك على اقامته حتى تقوم بتصميمه بصمة عشوائية للتأكد من سجله الجنائي. اللقاء مع اللواء شهاب الشمري تناول عدة قضايا ومحاو منها مسرح الجريمة وأهمية هذه الإدارة وملف الأسرى وفراقهم.. وفيما يلي التفاصيل:

العويهان: لدينا قاعدة بيانات للسجناء والمتورطين بقضايا.. و80٪ من جرائم الدهس والهروب تحل بواسطة التقنيات الحديثة



العقيد عويد العويهان

لدينا، وعدد هؤلاء يقدر بنحو 300 حالة. ماذا عن جرائم الدهس والهروب؟
● قضايا قد تكون صعبة ولكن في الغالب نجد آثارا دالة، فمثلا تعاملنا مع بلاغ في الجهراء عبارة عن دهس وهروب واستطعنا ان بعد ايام العثور على بقايا صغيرة من المركبة، ومن خلال هذه البقايا حددنا نوع السيارة وتاريخ صنعها ولونها، وقدمنا هذه المعلومات للمباحث ليقوموا بالاتصال مع الشركة التي باعت السيارة وحصر اصحاب السيارات ذات اللون، وتم ضبط الجاني، وبمطابقة السيارة مع الآثار البسيطة التي عثرنا عليها أغلقنا القضية، واستطيع القول ان 80٪ يخلق بواسطة التقنيات المتوفرة لدينا.

حدثنا عن جرائم غريبة تعاملتم معها وتمكنتم من اغلاقها؟
● اذكر قصة سرقة بطاقات بنكية واترك الى الرائد بدر الكندري استكمال القصة وهو للعلم ضابط متميز. يقول الرائد الكندري: وصلتنا عدة بلاغات عن سرقة بطاقات بنكية من امام ملاعب ومساجد، واستخدمت هذه البطاقات في شراء اغراض، ومن خلال التنسيق مع اصحاب الاسواق حددنا شخصا هو من يقوم بالشراء، واستطعنا مطابقة صورته مع الصور التي لدينا لاشخاص سوابق ووجدناه والقينا القبض عليه اعترف. ويعاود العقيد العويهان حديثه حيث قال: وصلنا بلاغ بعملية سطو او سرقة في محافظة الاحمدية قبل سنوات، وحينما وصلنا وكان مقر جمعية تعاونية وجدنا مسرح الجريمة وقد دمر ولكن اعلى السطح عثرنا على كاب تين انه يعود للمتهم وحددنا اسم المحل وتوصلنا بالتنسيق مع المباحث الى الجاني واعترف.

وتوثيق كل شيء في هذا المسرح، واخيرا قسم فحص الاادلة وهو التخصص القائم على العلم والتحليل. وجميع الاقسام التي تطرقت اليها تعمل على مدار الساعة.

آثار الجاني
كيف تقيم الآثار في مسرح الجريمة؟
● انا أعتبر مسرح الجريمة بمنزلة مكان يقبع فيه الجاني حتما، اي بمعنى آخر شخص حضر وترك توقيع، فاي متهم لا بد ان يترك آثارا تدل عليه ان لم يكن آجلا فعاجلا، وبالتالي فهذه الآثار تعتبر من الكونز الواجب الاحتفاظ بها وعدم العبث بها او اتلافها عن عمد او غير عمد، فمثلا اذا شخص ارتكب في منزله واقعة سرقة ودخل واحد يبحث عما سرق وطبيعة الممرات وبداخل زوجته معه، هذه التصرفات تدمر الآثار، فيمكن للشخص او زوجته ان يزيلها بصمة او يحمالا شعرة قد تدل على الجانب وهكذا، ونادرا ما تكون هناك جريمة كاملة، ان لا بد ان يترك الجاني، ومهما بلغت خبرته، انرا يدل عليه ايضا يمكن للنفس ان تستدل من خلاله على المتهم من خلال رفع آثار وتحليلها عبر الـ «DNA» ويمكن توقيف مشتبه بهم ومطابقة الحمض النووي لهم ومن ثم ثبوت مدى تورطهم او براءتهم، وضباط فنيي مسرح الجريمة يعرفون تمام المعرفة كيفية المحافظة على الآثار او الكونز التي نضعها بمصلحتنا وأحالتها الى الاقسام الخاصة بالتحليل والرصد.

وماذا عن قاعدة بيانات مسرح الجريمة؟
● لدينا قاعدة بيانات للسجناء ومن تورطوا في قضايا، وهؤلاء يمكن ان تستدل عليهم اذا ارتكبوا جرائم وذلك بمطابقة آثار رفعت من موقع الجريمة والمعلومات المتوفرة

«الانباء» خلال جولتها على عدد من ادارات واقسام الادلة الجنائية التقت بمدير ادارة مسرح الجريمة العقيد عويد العويهان، حيث سألناه اولا عن طبيعة عمل الادارة والاقسام التابعة لها، فقال: ادارة مسرح الجريمة هي المعنية بالانتقال الى مسرح الجريمة عند تلقي البلاغ الوارد من قبل العمليات وذلك لرفع الآثار المادية الموجودة بمكان الحادث لايات وقوع جريمة ما على شخص معين او تبرئته منها، وتضم الادارة عدة اقسام وهي: معاينة حوادث مسرح الجريمة (في المحافظات) ومعاينة آثار الحرائق والمتفجرات والمضاهمة الفنية والحاسب الآلي والتصوير الجنائي وفحص الادلة المادية.

وتابع العويهان: ويختص قسم معاينة حوادث الحرائق والمتفجرات بمعاينة الحرائق المتعددة وغير المتعددة، وكذلك حوادث المتفجرات الراهبية والعسكرية، بالإضافة الى حوادث انفجار الغازات، ويقوم موظفو هذا القسم بتغطية جميع حوادث الحرائق في المحافظات الست وذلك بالانتقال الى مكان الحادث والبحث عن اسباب الحريق والانفجار وبيان عما اذا كانت هذه الحوادث متعددة او غيرهما.

اما قسم المضاهمة الفنية والحاسب الآلي فهو المختص بفحص آثار البصمات المرفوعة من مكان الحادث ويبحث في حال صلاحيتها للمضاهمة الفنية في النظام الآلي الخاص بذلك والذي يتم مسبقا ادخال البصمات العشرية وحفظ الآثار المرفوعة من مكان الحادث، ويعمل في القسم عدد من الفنيين المختصين في فحص هذا النوع من الآثار موزعين في اقسام معاينة مسرح الجريمة في المحافظات بالإضافة الى عدد من العسكريين والمدنيين الموجودين في المركز الرئيسي للادارة العامة.

وقسم التصوير الجنائي يعني بتصوير مسرح الجريمة